العلاقات الدولية والعفو: طريق آخر للسلم والاستقرار الدولي[1]

صويلح مولود

طالب دكتوراه

جامعة الجزائر3- كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

من الوهلة الأولى، قد يبدو مفهوم العفو متناقضا وبعيدا عن انشغالات الواقعية السياسية. وذلك بالنظر إلى المضامين والأبعاد الأخلاقية التي ينطوي عليها هذا المفهوم. غير أن الانفجار الذاكراتي والديناميكيات المعولمة له التي كانت في أصل الظهور القوي لقضية العفو، تسمح لنا وبشكل واضح، بالاقتراب من مسألة العفو اقترابا وسائليا بكل الخلفيات والحسابات المصلحية المتضمنة في الأدبيات الواقعية. وضعت مرحلة ما بعد الحرب الباردة موضوع العفو في متناول الواقعية السياسية من أجل استخدامات ممكنة ومتنوّعة.

وفق هذا المنظور، يمكننا أن نعتبر العفو كأداة سياسية ودبلوماسية تفتح آفاقا واسعة للتوظيف والاستعمال، سواء على مستوى السياسة الدولية أم لحاجات السياسة الداخلية. يعتبر Pierre Hazan أنه في إطار النظرة المستوحاة من التيار الواقعي في العلاقات الدولية، فإن طلب العفو يمثّل إحدى الطرق لمتابعة وتحقيق الأهداف والمصالح الخاصة بمجموعة معيّنة. ليخلص إلى القول: لذلك فإننّا نعرّف العفو في السياسة على أنه رسالة أو بلاغ، الذي من خلال الاعتراف بالجرائم الماضية والتعبير العلني عن التوبة، يهدف إلى تحويل إيجابي للعلاقة مع دولة أو مجموعة كانت ضحية تلك الجرائم[2].

غير أن إنجاز هذا التحويل الإيجابي للعلاقة بين خصمين قديمين؛ أي الكيفية التي من خلالها أو بواسطتها يمكن لخصمين قديمين أن يتحوّلا إلى شريكين حقيقيّين، يحتّم طرح تساؤلات[3] من قبيل:

تحت أي ظروف يكون هذا الفرد المتشبّع بتجربة القهر والاضطهاد وجميع أنواع القتل والتشريد، قابلا لتفهّم منطق وظروف وأسباب خصمه؟ أي درجة انفتاح المعتدى عليه على ما يطرحه المعتدي

من إمكانات للقبول بالعفو عن كل ما ارتكبه هذا المعتدي بالأمس؟ ما يجعل قضية التقمّص الوجداني في غاية الأهمية من منظور فعالية العفو في سياسات الدول.

كيف يمكن دائما لنفس هذا الفرد أن يعامل خصمه بالأمس كندّ له اليوم، ويقيم معه علاقات صداقة أو وفاق، و/أو أن يطوّر معه علاقة جديدة على قاعدة المصالح المشتركة من خلال توظيف واع وهادف لمسألة العفو؟

يسمح تناول مفهوم العفو من هذه الزوايا، بالإسهام في التفكير العام المتعلق بحل النزاعات بشكل عام، وطرق وكيفيات إتمام مسارات التطبيع الفعلي والدائم للعلاقات بين الدول.

*- **تعريف العفو:**

خلال الملتقيات التي نظّمها مركز وودستوك Woodstock التابع لجامعة جورج تاون بواشنطن حول العفو، تبنّى أهم المشاركين تعريفا مستوحى من الصياغة التي قدّمها دونالد شريفر Donald Shriver الذي اعتبر أن «العفو في السياسة هو فعل يرتكز في الوقت ذاته على الحقيقة الأخلاقية، على رفض الانتقام، على التقمّص الوجداني empathie وإرادة إصلاح علاقات منهكة». لقد كانت عبارات دونالد شريفر Donald Shriver بالضبط في كتاب An Ethic for Enemies هي «علاقة إنسانية منهكة». يفترض ترتيب كهذا، أن نعطى بظهورنا جماعيا للماضي في إطار مسعى لا يتجاهل ولا يعذر الإساءات الماضية، مسعى لا ينسى العدالة ولا يختصرها في البعد الانتقامي، مسعى يركّز على إنسانية العدو حتى عندما انهمك هذا العدو في تجريد ضحاياه من إنسانيتهم، مسعى يضع عدالة تكون مهمتها تأهيل المجموعة وحملها إلى أعلى، بدلا من عدالة موجّهة إلى هدم المجموعة[4].

غير أنه وبالرغم من أهمية وقيمة هذا التعريف، فإنه بإمكاننا الإشارة إلى مفاهيم ومعان أخرى للعفو، تمت صياغتها كمسار اجتماعي وسياسي، لها من القوة التفسيرية للكثير من حالات الدراسة، ما يجعلها تتداخل وتتقاطع مع مفهوم العفو. فمفاهيم مثل «التوبة Repentance»، «الاعتراف Reconnaissance»، «الثقة Confiance»، «طلب الاعتذار»، «سقوط الجريمة بالتقادم»، «النسيان»، «الرحمة»، «العفو العام»... يمكنها أن تبرز بقوة وتجد لنفسها مكانا في إطار الأدبيات الخاصة بالعفو.

غير أن أبرز المشاركين في ملتقيات وودستوك Woodstock قد اعتبروا أن التعريف المقدّم من قبل دونالد شريفر Donald Shriver يتناسب تماما مع الدراسة الخاصة بعيّنة واسعة من الحالات النزاعية[5]. فالقس ديسموند توتو Desmond Tutu حائز جائزة نوبل للسلام، عند حديثه عن البربرية العرقية التي ضربت بلاده، قال: «يجب الذهاب أبعد من العدالة، يجب الوصول إلى العفو، لأنه من دون العفو لا يوجد مستقبل».

وإذا كانت العلاقات في السياسة محدّدة أساسا بعلاقات قوة، فإن التوبة وطلب العفو والتقدم بالاعتذار تكسر منطق المواجهة هذا. فالتوبة تأتي وتحدث تغييرا على مستوى العبارات التي تستخدم في المناقشات بين الأطراف المعنية، وإعادة تركيب هذه العلاقة، هي التي تحدث بالذات فوائد [...] هكذا فإن إثارة الماضي والإشارة إليه، تجعل من التوبة تتّجه نحو المستقبل في إطار تحوّل العلاقة[6].

إذن، نلاحظ أن مفاهيم مثل العفو، الاعتذار، التوبة، الاعتراف؛ تستهدف هدفا في غاية الوضوح

وهو التسبّب في إطلاق ديناميكيات تقارب ومصالحة من خلال إنتاج تطبيع حقيقي في علاقة الأطراف المعنية بهذه الديناميكيات، وبالتالي الحصول على فوائد سياسية ملموسة. لذلك من الخطإ الاعتقاد بأن العفو وطلب الاعتذار هي أفعال وسلوكات تتجّه نحو الماضي ويجب إبقاؤها سجينة الفضاء الديني والأخلاقي.

و بالرغم من هذه النظرة التفاؤلية بخصوص قدرة العفو وفعاليته في إحداث ديناميكيات تقارب على المستويين الوطني والدولي، إلاّ أننا يمكن أن نفهم بعض المواقف التي تتخوّف من فكرة أن يتحوّل العفو إلى آلية وظيفتها النهائية إضفاء النبل على السياسات الحكومية التي تتبنّاه كمخرج من النزاعات التي تعرفها أو تكون قد عرفتها.

لذلك، يعتبر بعض المتخصّصين في التحوّل الديمقراطي Les Transitologues، أن السياسات التي يتم اعتمادها ما هي إلا مؤشّر بسيط لعلاقات القوة والبراهين القانونية أو الأخلاقية التي تصاحب عملية تطبيق هذه السياسات بشكل بعدي؛ التي تهدف في الأخير إلى شرعنة الاتفاق المبرم. بالنسبة إلى المختصّين في القانون الدولي. وبالرغم من أنهم ينطلقون من موقف معاكس، إلا أنهم لا يقولون ما يخالف ما سبق: عندما يفترض العفو الممارسة الكاملة «لحق الضحية»، فإن اللجوء إلى العفو العام واعتماده يقع ضمن ممارسة سياسة اللاعقاب وحكم الدولة على نفسها[7].

بعض الضحايا كذلك، يرفضون أن يكونوا صورة رمزية للعفو La Figure du Pardon بشكل عام، لأنهم يعتبرون أنها تقع في فضاء العلاقات الأخلاقية أو الدينية، وذلك باسم رفض الانحراف الأخلاقي للخطاب السياسي ورفض انتهاك وخرق الحدود الفاصلة بين السياسي والقانوني والأخلاقي. فحسب رأي الضحايا، تكون الحكومات قد استبدلت المصالحة الأصيلة بمصالحة مغلوطة وتسوية مع «الجلادين» على حساب احترام كرامة وحقوق الضحايا [...] وذلك حسب تعبير رئيسة أمّهات ساحة ماي[8]: ليس من الشرف ولا من الأخلاق اعتبار مجرم أنه نفيس جدّا بالنسبة إلى العدالة، لا لشيء إلاّ لأنه كان متعاونا فقط وأنه يؤكّد توبته. محاكمات وعقاب لكل المسؤولين، المنفّذين والمتواطئين! لا للنسيان لا للعفو! السجن لكل مرتكبي المذابح!

مما سبق، نلاحظ وجود توجّهات حقيقية، سواء بين الأوساط الأكاديمية أم الضحايا أنفسهم، للتعبير عن مخاوف وتسجيل تحفّظات حقيقية حول فكرة العفو في السياسة وصلت إلى حدّ خلق تساو بين العفو، سواء تم طلبه أم تمت الموافقة عليه من جهة، والجبن والضعف من جهة ثانية. وهذا بحد ذاته يفرض علينا توخّي الكثير من الحذر والحيطة عند تناول موضوع كهذا من وجهة نظر السياسات الوطنية والدولية على حد سواء.

العفو ودبلوماسيات التوبة Les Diplomaties de la Repentance: من أجل إبراز وتسليط الضوء على مفهوم دبلوماسيات التوبة، سنحاول الارتكاز على دراسة حالة نعتبرها نموذجية، هي ردود الفعل التي أفرزها قانون 23 فبراير 2005 الممجّد للكولونيالية.

فمن الجانب الفرنسي، وبعد التنبيهات التي تلقّاها وزير الخارجية فيليب دوست بلازي Philippe Douste-Blazy عن الانعكاسات السلبية المحتملة لهذا القانون على مسار التقارب في العلاقات الثنائية الجزائرية-الفرنسية، الذي تم البدء فيه منذ ثمانية عشر شهرا، حاول هذا الوزير تحييد وإطفاء فتيل الجدل من خلال الإعلان عن تعيين «لجنة مختلطة

من المؤرّخين الفرنسيّين والجزائريّين حيث يكون بإمكانها الاجتماع والعمل معا وبشكل مستقل»[9]. كما أنه عمل على التأكيد بنفس المناسبة على أنه: «لم يكن هناك أبدا تاريخ رسمي في فرنسا، ولن يكون أبدا»[10].

في خطوة مكمّلة لهذا التصريح ذي الأبعاد الدبلوماسية الواضحة، قام سفير فرنسا بالجزائر وبموافقة قصر الإليزيه L'Elysée والكي دورسيه Quai d'Orsay، بإلقاء خطاب مهدّئ على درجة عالية من الإشارات والرمزية الدبلوماسية، وذلك بمناسبة التوقيع بين جامعة فرحات عباس بسطيف وجامعة كليرمون فيرون Clermont Ferrand على اتفاقية شراكة بتاريخ 27 فيفري 2005؛ أي ثلاثة أيام بعد التصويت على القانون الممجّد للكولونيالية. كان الخطاب مناسبة للإشارة صراحة إلى «المجازر Massacres» و«التراجيديا التي لا تغتفر»، التي تم ارتكابها في 8 ماي 1945، والدعوة إلى «المعرفة الواضحة للماضي والذاكرات المتنوّعة»[11]. بضعة أشهر بعد ذلك، وخلال زيارته إلى مدغشقر، اعترف الرئيس شيراك بأن القمع العنيف سنة 1947 لم يكن «مبرّرا»[12]. تشير سرعة ردود الفعل الرسمية الفرنسية على مستوى وزارة الخارجية والسفارة الفرنسية بالجزائر، إلى المخاوف الجدّية من قدرة هذا القانون على التسبّب في أزمة دبلوماسية عميقة بين البلدين قد تنتهي بدفن الآمال التي ولّدها «إعلان الجزائر La Déclaration d'Alger» بخصوص إبرام اتفاقية الصداقة الجزائرية-الفرنسية.

من الجانب الجزائري، لم تؤدّ هذه الحركة والإشارات الدبلوماسية الاستباقية من طرف فرنسا إلى تهدئة ردود الفعل الجزائرية وإيقافها. بتاريخ 2 جوان 2005، ندّد حزب جبهة التحرير الوطني من خلال بيان صادر عن الحزب بنص قانوني «يكرّس نظرة رجعية إلى التاريخ»، والإشارة إلى أن الامتناع عن إلغائه، يمكن أن «يضع محل تساؤل المسار الذي تم البدء فيه منذ مدة من طرف الرئيسين بوتفليقة وشيراك، الخاص بإعادة تأسيس العلاقات بين فرنسا والجزائر».

أما الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وفي رد فعله على هذا القانون بتاريخ 29 جوان 2005، فلم يتردد في استعمال ألفاظ قوية وعنيفة، معتبرا أن قانون 23 فبراير يمثّل « ضلالا وعمى ذهنيا/ عقليا يلامس المراجعاتية Révisionnisme والإنكار Négationnisme «. أما البرلمان الجزائري وبتاريخ 7 جويلية 2005، فقد وصف التصويت على هذا القانون بأنه « سابقة خطيرة «.

يضاف إلى كل هذه المواقف الرسمية المستهجنة والمندّدة بالقرار، كل تلك المواقف التي عبّرت عنها منظمات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين المعنيّين بالعلاقات الجزائرية-الفرنسية في البلدين، من مؤرّخين وأقدام سوداء وحركى وقدامى المحاربين من الجانب الفرنسي، ومنظمة المجاهدين وأبناء الشهداء والجمعيات المهتمة بحماية ذاكرة حرب التحرير الجزائرية من الجانب الجزائري.

في إطار هذا الجوّ المشحون برزت مطالب التوبة وتقديم الاعتذار من كل التيار المناهض للكولونيالية. وعلى النقيض من ذلك، برز تيار مراجعاتي قوي في فرنسا يندّد ويرفض هذا الانبطاح الرسمي الفرنسي ويرفض فكرة التوبة من أساسها. إنها حرب الذاكرات الجزائرية؛ إنها استمرار الصراعات المسلّحة على الميدان السياسي بوسائل أخرى. كان من أولى ضحايا هذه الحرب الذاكراتية، تأجيل التوقيع على «اتفاقية الصداقة الجزائرية-الفرنسية « التي تضمّنها « إعلان الجزائر

«، ليعرف مسار إعادة بعث العلاقات الثنائية توقّفا عنيفا ويتأكّد انسداد الوضع بوصول ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية سنة 2007 ومواقفه العدائية تجاه كل المطالب الذاكراتية وعلى رأسها مطلب التوبة والاعتذار. فهو الرئيس الذي كان يملك نظرة تشاؤمية وسلبية بخصوص مفهوم العفو والاعتذار.

فمن خلال التعبير عن رأيه مع وسائل إعلام جزائرية، صرّح ساركوزي قائلا: « لا تنتظر الأجيال الشابة [الجزائرية والفرنسية] من قادتها التوقّف والكفّ عن الاهتمام بمختلف القضايا والقيام بمعاقبة أو جلد الذات من خلال ضرب العلاقة الثنائية بسبب أخطاء الماضي، لأنه وفقا لهذه المحاسبة سيكون هناك الكثير مما يمكن قوله من الجانبين [...] «، « مضيفا: « إذن أنا مع فكرة الاعتراف بالأحداث، وليس مع التوبة التي هي مفهوم ديني ليس له مكانه في علاقات الدول مع بعضها البعض «[13].

يبرز انفجار الذاكرات الجزائرية في تعقّدها الكامل من خلال ملاحظة خط انكسار مزدوج. الخط الأول، يفصل بين دولتين حيث تكون توظيفات التاريخ والذاكرة مختلفة بقوة: فاستراتيجيات كتابة التاريخ الرسمي والمواقف في رأس هرم الدولة تشهد على استحالة الحوار. الخط الثاني، وفي الوقت الذي تواصل فيه الدولة الجزائرية مطالبة فرنسا بتوبة علنية ورسمية ومن جانب واحد[14]، كان الرئيس الفرنسي يقدّم اعترافا لجنود شمال إفريقيا من خلال التأكيد على أن: « أربعين سنة بعد نهاية حرب الجزائر، بعد هذه التمزّقات المرعبة التي خلّفت انفصال دول شمال إفريقيا عن فرنسا، يجب على جمهوريتنا أن تتحمّل الواجب المتعلّق بالذاكرة «[15]. واجب الذاكرة هذا كان الرئيس الجزائري قد استبق الدعوة إلى احترامه وأدائه، وهو ما عبّر عنه بوضوح الرئيس بوتفليقة في إطار دبلوماسية التوبة، بمناسبة إلقاء خطابه أمام الجمعية الفرنسية بتاريخ 14 جوان 2000[16]. ذكّر الرئيس بوتفليقة في هذا الخطاب « بالدين الأخلاقي الثقيل « الذي تتحمّله القوى الكولونيالية القديمة، مشيرا إلى « الدين غير القابل للسقوط بالتقادم « الذي يقع على فرنسا تجاه الجزائر.

وفقا للرؤية السابقة، جاء النقاش حول هذا القانون وتداعياته، ليضاف إلى مجموعة الأزمات الثنائية التي ميّزت وصاحبت نشأة « دبلوماسيات التوبة[17] Les Diplomaties de Repentance «: عملت هذه الأخيرة على إعادة ترميز أو تشفير العلاقات الثنائية شمال-جنوب، وفقا لمفاهيم ذاكراتية على شكل مطالب متناقضة « للاعتراف « بالأخطاء التاريخية. بشكل ما، تعتبر دبلوماسيات التوبة سلاح الضعيف الذي يستعمله لممارسة الدبلوماسية الناعمة أو دبلوماسية النفوذ[18]. لذلك فعالم اليوم هو عالم يشكّل فيه الاعتذار وطلب العفو أحد نبضات الاعتماد المتبادل الخاص بالعولمة، وهو أحد الطرق الخاصة بالاتصال العالمي الواسع[19].

برزت وانفجرت مطالب التوبة وهذا النمط الدبلوماسي المتميّز، في ظرف تاريخي خاص من تاريخ العلاقات الدولية؛ لعل من أهم ميزات هذا الظرف هو عولمة المطالب الذاكراتية.

تقع الظاهرة الذاكراتية مع نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحالي، على مستويات واسعة وتغطّي جوانب شاسعة من العالم. فهي لا تقتصر أو تختزل في العالم الغربي الذي جعل من الهولوكوست مرجعيته الأساسية في كل الديناميكيات الذاكراتية، ومحورا يمكّن الكثير من التحرّك بهدف الإشهار لمطالبه الذاكراتية؛ بل هي ظاهرة تمسّ القارة الإفريقية مثلما تمسّ

أمريكا الجنوبية وآسيا، إذ لا يوجد أي فضاء يفلت للتفاعلات الذاكراتية، وانعكاساتها على الممارسة السياسية في بعدها الدبلوماسي سواء تعلّق الأمر بالفاعلين أم الوظائف.

إنها حركية تمتد من أمريكا اللاتينية إلى أقصى حدود الشرق الأدنى مرورا بإفريقيا، موطن كل الإشكالات الذاكراتية سواء في بعدها العبودي أم الكولونيالي. هي نفسها حركة مصطفة ومنحازة لكوكبة « دبلوماسيات التوبة Les Diplomaties de la Repentance « و» سياسات العفو Les Politiques de Pardon « التي تشمل مواضيع ذاكراتية إلى حد الآن في عالم العلاقات الدولية[20].

كما أن المسار الذاكراتي على المستوى الدولي، لا يرتبط فقط بذكرى مجموعة من الأحداث القريبة ولو كانت على درجة عالية من الاستثنائية، مثلما هي حال الهولوكوست كذلك. هي ظاهرة تمسّ كتابة الماضي القومي حتّى أصبح يشكّل رهانا كبيرا ومحوريا على مستويات إقليمية[21] ودولية[22]. وعليه ومن مكان إلى آخر، أصبح بالإمكان رصد هذا التوظيف المشترك للوثائق والشهادات و» الأدلّة « التاريخية [...] المتضمنة في الذاكرة من أجل الإجابة عن الانشغالات المعاصرة لمجموعات الأفراد المعنيّين[23].

تعتبر طبيعة وشكل النظام الدولي عوامل محدّدة. بالفعل، فعالم ما بعد الحرب الباردة هو ميدان يشجّع بشكل خاص نشأة مطلب الاعتذار والتعويض والتوبة[24]. لقد حرّر سقوط جدار برلين عدد كبير من المبادرات المعرقلة لأسرار الدولة. ووجد المؤرّخون أنفسهم في وضع جيّد لأداء عملهم الأرشيفي وأصبح بإمكانهم الوصول إلى وثائق غير مسبوقة. في هذا الصدد يمكن استعادة وتوظيف العبارة الشهيرة لجاك دريدا الذي اعتبر أن « العالم قد أصيب بألم الأرشيف «[25]. [...] وعليه بدأت الدراسات التاريخية بالدخول في مرحلة جديدة ليتحوّل المؤرّخ إلى محقّق L'historien-Détective يحاصر ويطوّق أخطاء وجرائم الدولة. ففي بعض الحالات، يشكّل مطلب الاعتذار إحدى النتائج المترتبة على إثبات جريمة ومسؤولية مؤسسة دولاتية أو مجموعة اقتصادية[26] كبيرة[27].

وسواء آثرنا الذكريات الملحّة والملازمة للنازية، الحروب الكلامية حول الاحتلال الياباني، الذاكرة الطويلة للعبودية [وحتّى للكولونيالية]، إرث الديكتاتوريات العسكرية أو آثار المذابح الجماعية الكبرى؛ لا يمكننا إلا أن يتملّكنا الوعي بوجود نفس الحركة العالمية الهادفة إلى إعادة تفعيل الماضي، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، التشابهات بين مطالب الرأي العام والسياسات المعتمدة من أجل إعطاء مكانة « عادلة وصحيحة « للتاريخ والذاكرة في أماكن جدّ مختلفة من سطح الأرض[28].

لا يوجد مكان في العالم حيث نطق الماضي كلمته الأخيرة، والذاكرة باعتبارها أعلى درجاته إلى حد ما، تتحادث معه في كل أصقاع الأرض ومن خلال لغة واحدة. لغة الذاكرة هذه تشير إلى وجود إدراكات مشتركة للعالم وتاريخه، وذلك بغض النظر عن حدود الدول والمجموعات الإنسانية المشكّلة. إنها لغة تمتلك مجموعا مفاهيميا خاصا بها وتعبيراتها اللغوية: من « المصالحة» إلى « الدين « مرورا « بالتوبة « و» التعويض «؛ علامات الوقف الخاصة بها تتمثّل في الأحداث، التواريخ والرموز التاريخية المشتركة؛ قواعدها اللغوية [...] تتراوح بين النوستالجيا والمراجعاتية، التألّم وتقمّص ثوب الضحية [...] هكذا فإننا نشهد بفعل انفجار وسائل الاتّصال، محاولات « لهندسة الذاكرة Ingénierie de la mémoire « وهي محاولات تتطوّر على مستويات

فوق قومية وتشهد على نمو شديد « لسوق « عالمي للذاكرة[29].

فالكاتب النيجيري المتحصل على جائزة نوبل للآداب وول سويونكا Wole Soyinka أشار سنة 1998 إلى هذه الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها، حيث يعتبر أنه مع اقتراب الألفية الجديدة، « يبدو أن العالم قد أصيب بولع وجنون من الاعتذارات «. [...] ومن خلال التساؤل عن هذا التسارع في ظواهر التوبة والاعتذار وتأنيب الضمير الذي أخذ شكلا علانيا خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، يشير جاك دريدا Jacques Derrida إلى المظهر المثير بشكل خاص الذي وصل إلى درجة أنه أخذ « في الغالب ملامح هياج كبير[...] هل نجرأ على القول إنه هياج جنوني؟ «. ثم يضيف قائلا إن « المشهد الكبير للتوبة « يخضع « لتوجّه جيّد « ولو أن « الأشباح، الطقوس الآلية، النفاق، الحسابات، التقليد والتصنّع المضحك تكون كلّها في الغالب حاضرة وتوجّه الدعوة إلى نفسها بشكل متطفّل لهذا الاحتفال الخاص بالذنب «[30].

في الولايات المتّحدة الأمريكية يطالب مجموعة من المؤرّخين « بلجنة للحقيقة Une Commission de Vérité « فيما يخص الجرائم التي ارتكبها قادتهم في فييتنام أو أمريكا اللاتينية، ووصل الحد بالرئيس باراك أوباما خلال زيارته الأخيرة إلى اليابان، المشاركة لأول مرة من طرف رئيس أمريكي في الاحتفالات اليابانية المخلّدة لأرواح ضحايا التفجير النووي في هيروشيما لسنة 2016؛ في اليابان فإن أعمال « المؤرّخين الجدد « مثل أوزامو واتانابي Osamu Watanabe أو يوتاكا أوشيدا Yutaka Oshida تضع محل تساؤل وبشكل خطير موقف الإمبراطور هيرو هيتو Hiro-Hito في قرار غزو الصين أو الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية؛ تبقى ألمانيا مهووسة بماضيها النازي والستاليني واليساري (من خلال التشكيك في بعض اليساريّين القدامى الذين أصبحوا وزراء)، الشيلي تعايش عودة شبح سنوات ديكتاتورية بينوشي Pinochet السوداء؛ في إسرائيل يهاجم « مؤرّخون جدد «، مثل توم سيغيف Tom Séguev أو آفي شلاييم Avi Shlaim، الأساطير المؤسّسة للمجتمع الإسرائيلي.

كيف يمكن أن نقرأ التاريخ المحوري الذي تمثّله سنة 1945؟ إنه سؤال ملّح طرحته بقوة كل النخب في أوروبا غداة نهاية الحرب الباردة. بالنسبة إلى مجمل دول أوروبا الشرقية فهو يشير إلى تاريخ الدخول في فترة الهيمنة والسيطرة الشيوعية، وقد عبّرت عن هذا الاتّجاه أحد علماء التاريخ في بولونيا عندما قالت فيما يتعلق بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي « لنذهب إلى أوروبا، لكن مع موتانا «. بينما في الغرب فهو يشير إلى نهاية النازية والتخلّص إلى الأبد من كوابيسها وهواجسها وماضيها الفظيع.

من أجل التناغم والتجانس مع هذه الديناميكية التي تخترق عمق العلاقات الدولية، اتّخذت الأمم المتحدة مجموعة من الإجراءات الملموسة، مكرّسة بذلك بروز خطابات التوبة كمبدإ للعمل الدبلوماسي العام على مستوى الأطر متعددة الأطراف. ويمكن إجماله في[31]:

- بداية العمل بمشروع « طريق العبيد La Route de l'Esclave « الذي يهدف إلى « خلق فضاء جماعي للتفكير والتحليل للأسباب العميقة للعبودية، كيفياتها وآثارها «؛
- اعتماد « يوم دولي للعبودية وإلغائها « بتاريخ 23 أوت من كل سنة؛

- إعلان الأمم المتحدة لسنة 2004، « سنة إحياء ذكرى الصراع ضد العبودية وإلغائها «؛

- انعقاد مؤتمر دوربان المناهض للعنصرية سنة 2001، الذي أكمل عملية تأسيس الشبكات الذاكراتية المناهضة للعبودية والمناهضة للكولونيالية، وبخاصة الشبكات الإفريقية من خلال إنشاء « مبادرة غوري[32] L'Initiative de Gorée «؛

- المسارات القضائية التي اتّخذتها التوبة[33] والتقدّم الذي تم إحرازه في هذا المجال، خصوصا مع غطاء الشرعية الذي وفّرته الأمم المتحدة للمطالب المتعلّقة بالاعتراف بالعبودية على أنها « خطأ « جماعي ارتكبته الدول الغربية والإصرار على ضرورة إحياء ذكراه[34]؛

- عملت الأمم المتحدة على التنظير والسعي بشكل منظّم من أجل ترقية الاعتذارت باعتبارها إحدى وسائل المصالحة. هكذا فإن المقرّر الخاص التابع للأمم المتّحدة حول التعويضات، السيّد ثيو فون بوفن Theo von Boven يشير إلى أن: « الاعتذارات بما فيها الاعتراف العلني بالأحداث والقبول بتحمّل المسؤولية «، وكذلك: « تنظيم الاحتفالات المخلّدة وإعادة الاحترام للضحايا « أنها تشكّل جزءا من المبادئ الأساسية للتعويض. تم تبنّي هذه» المبادئ الأساسية للتعويض « من طرف الجمعية العامة للأمم المتّحدة سنة 2005 بموجب القرار 147/60 بتاريخ 16 ديسمبر 2005، وأصبحت هذه المبادئ تمثّل ما يصطلح عليه بتعبير القانون الناعم Soft Law.[35]

- في إطار المحكمة الجنائية الدولية، تم تخصيص مكانة للتعويضات الاقتصادية الخاصة بالمظالم التي تعرّض لها ضحايا الجرائم الجماعية[36].

تعتبر مختلف أشكال العودة النقدية إلى الماضي الكولونيالي أحد السجلات المفضّلة لهذا النمط الدبلوماسي، مثلما تشهد على ذلك « الأزمة الإيفوارية «. فالقومية العنيفة الخاصة بالميليشيات التابعة للشباب القومي والخطاب بخصوص « الاستقلال الثاني « الذي حمله الرئيس لوران غباغبو Laurent Gbagbo هي أفكار تتجذّر فعليا وبشكل صريح في مطلب التوبة الفرنسية[37].

يقدّم لنا النموذج البلجيكي القائم على دبلوماسية التوبة، مثالا حيّا وواضحا عن الخلفيات البراغماتية التي تقف وراء المراجعات الجذرية والاعترافات الرسمية عن المسؤولية السياسية والأخلاقية للدولة البلجيكية في المذبحة الرواندية. ففي 07 أفريل 2000، قدّم السيّد قي فيروفشتات Guy Verhofstadt خطابا مميّزا بمناسبة الذكرى السادسة للمجزرة الرواندية. وفي خضّم تبنّيه واجب الذاكرة والعدالة، تحمّل علانية الوزير الأول مسؤولية الدولة البلجيكية واعتذر من الشعب الرواندي.

وثلاث سنوات قبل ذلك، كانت لجنة تحقيق برلمانية . وكان قي فيروفشتات Guy Verhofstadt محرّرا فيها . قد ندّدت بوضوح بالأخطاء والنقائص التي وقعت فيها الحكومة البلجيكية لحظة أحداث رواندا. إن مراجعة ضمير السلطة الكولونيالية القديمة لا يتوقف هنا فقط. ففي فيفري 2000، اتّخذت غرفة النوّاب البلجيكية قرارا بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية مكلّفة بتحديد الظروف المحيطة بمقتل باتريس لومبا Patrice Lumumba، وكذا التورّط المحتمل لمسؤولين بلجيكيّين في هذا الاغتيال. بالنسبة إلى البرلمانيّين البلجيكيّين، فإنه من الضروري أن تكون « بروكسل قادرة على تناول

الماضي الخاص بها وبكل حرية، وأن تتحمّله وأن تقاضيه بالشكل الذي يسمح لنا [للبلجيكيّين] بأن نكون مرتاحي الضمير تجاه أنفسنا. وهذا مهم للصورة التي نقدّمها تجاه الخارج ولقدرتنا على التأثير مستقبلا في مسار الأشياء الخاصة بالسيادة الخارجية، وبالأخص الإفريقية «[38]. تبرز الكلمات الأخيرة الواردة في تقرير البرلمانيّين البلجيكيّين البعد البراغماتي الواضح جدّا والقناعة الراسخة بقدرة مصطلحات الاعتراف والتوبة المرتبطة بقوة بمفهوم طلب العفو، على تسهيل مسارات الدبلوماسية البلجيكية في إفريقيا وتزويدها بمصادر إضافية للقوة والنفوذ واكتساب الفعالية.

بالفعل، فإن الانعكاسات لهذا التوجّه الدبلوماسي قد برزت بسرعة. في 10 فيفري 2004، ألقى الرئيس جوزيف كابيلا Joseph Kabila خطابا وصف بأنه تاريخي أمام البرلمان البلجيكي. فهو أول رئيس لدولة الكونغو تتم دعوته إلى إلقاء خطاب في مجلس الشيوخ البلجيكي، وقد كان هذا الخطاب مناسبة للرئيس الكونغولي لإحداث مفاجأة من خلال إشادته بالبلجيكيّين الأوائل: « إن تاريخ جمهورية الكونغو الديموقراطية هو كذلك تاريخ البلجيكيّين وأعضاء البعثات الكنسية والموظّفين ورجال الأعمال الذين آمنوا في حلم الملك ليوبولد الثاني في إنشاء دولة تقع في وسط إفريقيا «[39].

لقد كان الرئيس الكونغولي منشغلا وحريصا على الإشادة بذاكرة هؤلاء الروّاد الأوائل. وأضاف الرئيس كابيلا أنّه إذا كان « على كل جيل واجب تحمّل أخطاء الماضي، حتّى وإن كان قادرا بطريقة ما على التأثير على المستقبل، فإن هذا الجيل لا يحدّده «[40]. يعكس هذا التصريح من طرف الرئيس الكونغولي تفاعلا إيجابيا وانفتاحا حقيقيا وتفهّما للديناميكية الذاكراتية الرسمية في بلجيكا تجاه مسؤولياتها الماضية[41]. إنه انفتاح من طرف الذات المدمّرة على الذات الكولونيالية المدمّرة في مشهد واضح من التقمّص الوجداني الذي عبّر عنه الرئيس الكونغولي.

وعلى كل، فهو يعبّر عن حيوية جديدة في العلاقات الثنائية البلجيكية-الكونغولية. إن مشاركة بلجيكا في المؤتمر العالمي المناهض للتمييز العنصري La Conférence Mondiale Contre le Racisme المنعقد بمدينة دوربان Durban بين 31 أوت و08 سبتمبر 2001؛ تعكس إرادة رسمية في الأخذ بعين الاعتبار كل نواحي ومستويات وأبعاد ماضيها[42].

من أجل إبراز عنصر التقمّص الوجداني والانفتاح على الآخر المعتدي، لنتمعّن في الكلمات الآتية التي نطق بها الرئيس التشيكي فاكلاف هافل Vâclav Havelأمام باب برندبورغ la porte de Brandebourg بتاريخ 2 جانفي 1990: « لا يهم كثيرا حجم الدولة الألمانية، بل ما يهم هو أن تكون ديمقراطية «. بالرغم من أن هذا التصريح قد خلق حرجا لدى بعض الأوساط الألمانية، فإن اللحظة التي تم اختيارها والسلطة التي يتمتع بها الرئيس هافل قد تغلّبت على الاعتبارات الأخرى[43]. نرى بوضوح أن الرئيس التشيكي يختصر بشكل عجيب وفي كلمات قلائل كل التاريخ النزاعي لألمانيا مع جيرانها الأوروبيّين: سبب النزاعات هو هذه الرغبة الألمانية في المكان بتعبير راتزل، والحل يكمن في دمقرطة ألمانيا.

يبدو أن التوقيع على « إعلان مشترك للمصالحة « سبع سنوات بعد ذلك، يرسّخ هذا الأمل القائم على غلق ملف الماضي وفتح صفحة جديدة في علاقات البلدين[44]، على اعتبار أن قوة هذا الإعلان المشترك تكمن أولا في الإجماع الذي سمح بتبنّيه. فقد كان يفترض في هذا الإعلان أن يكون تكملة لاتفاقية حسن الجوار والتعاون الألمانية-التشيكوسلوفاكية

الموقّعة سنة 1992 (التي أصبحت ألمانية-تشيكية وألمانية-سلوفاكية سنة 1993) التي أهملت وسكتت عن خلافات الماضي، وبشكل خاص المسائل المرتبطة بتعويض الألمان الذين طردوا من منطقة السوديت Sudètes: عمل « الإعلان المشترك للمصالحة « على تحيين اتفاقية التطبيع مع الجمهورية الفدرالية الألمانية الموقّعة سنة 1973 ورسّخ العلاقات الثنائية في إطار أوروبي[45].

كان هذا الإعلان إجابة صريحة ومباشرة للخلافات التي تعود إلى فترة الحرب العالمية الثانية. من جهة مسألة السوديت Sudètes ومن جهة أخرى التعويضات[46] الخاصة بضحايا النازية من التشيكوسلوفاكيّين [47].

وفقا للمثال السابق الذي يعكس بقوة دبلوماسية التوبة التي قادتها ألمانيا، التي وصلت أعلى مراتبها بانحناء المستشار الألماني ويلي براندت اعتذارا طالبا العفو في العاصمة البولونية وارسو من كل ضحايا المحرقة اليهودية؛ هل يمكن فصل مسار تطبيع السياسة الخارجية الألمانية الذي كانت آخر مراحله قرار المحكمة الدستورية في كارلسروويه بالسماح للجيش الألماني بالتدخل عسكريا خارج ألمانيا، عن هذا الشكل الدبلوماسي القائم على التوبة الذي طبع التحرّك الألماني تجاه جيرانه في الشرق بطابع التوبة والاعتراف بالجرائم وطلب العفو والقبول بمبدإ التعويضات لكل ضحايا النازية؟ إن إعادة إحياء واعتماد مبدإ الاتّجاه نحو الشرق Ostpolitik بالنسبة إلى ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية، يمر حتما عبر دبلوماسية توبة حقيقية وعلى درجة عالية من الرمزية باتّجاه كل هذا الشرق الأوروبي الذي ما زال يحمل جراح وآلام سياسات الرايخ الثالث.

ارتبط الانفجار العنيف للقوميات القاتلة في البلقان، بعودة قويّة وحاسمة للتاريخ والذاكرة الخاصة بكل المجموعات الدينية والإثنية هناك. فقد لاحظ أنطونيس لياكوس Antonis Liakos بروز موجة جديدة من القومية في اليونان خلال سنوات التسعينيات[48]. فإعلان استقلال مقدونيا قد اعتبر من الجانب اليوناني على أنه سرقة على اعتبار أن مقدونيا هو اسم مملكة الإسكندر الأكبر. وبالتالي فنحن في عمق التاريخ اليوناني. فردود الفعل تجاه الاختيار الذي وقع على تسمية الجمهورية الجديدة قد أنتج تعبئة كبيرة وبخاصة في شمال اليونان.

كل الفاعلين الذين كانوا طرفا في هذه التعبئة قد تحوّلوا إلى وسطاء جدد في السياسة مندّدين بهذا التزوير للتاريخ. وفي خضم ذلك، تم توظيف التاريخ واللغة وعلم الآثار بشكل واسع لتغذية هذه الحركة الاحتجاجية. كما أن لجوء الجمهورية المقدونية الجديدة إلى تبنّي واعتماد الكثير من الرموز التي يعتبرها اليونانيون إرثا قوميا (مثل رمز النجمة المقدونية أو الشمس المقدونية) قد دفع باليونان في الأخير إلى إعلان حصار اقتصادي ضد جمهورية مقدونيا الجديدة.

ومن خلال تشريحه لموجة القومية التي اجتاحت اليونان في تلك الفترة وانعدام أي استعداد لسماع صوت آخر غير صوت التاريخ، يخلص أنطونيس لياكوس Antonis Liakos إلى القول إن مواقف التاريخ أفصحت عن قدرة لكي تشكّل عاملا حاسما في آليات عمل السياسة.

مما سبق، يبدو واضحا أن عملية طلب العفو وتقديم الاعتذارات وقبولها المحتمل، شروط وحدود لحوار محتمل يراد تأسيسه أو إعادة بعثه أو ترسيخه. إنها وظيفة دبلوماسية خالصة لسلوك الاعتذار... يعمل الاعتذار على إجبار الدولة على

تقديم تبريرات يكون العالم شاهدا عليها. فاعتراف الدولة بضعفها قد يكون بحد ذاته ضعفا. تخضع الاعتذارات الدولية لنفس النظام الذي تخضع له السياسة الدولية، نظام تتفوّق فيه قواعد الردع ويشكّل فيه تراجع اليقظة عاملا قاتلا[49].

لقد أبرز الباحث أريل كولونوموس Ariel Colonomos بشكل رائع بعض مضامين المواجهة بين الطرف الذي يتقدّم بطلب العفو والطرف الذي يقدّم له هذا الطلب والمجتمع الدولي الشاهد على ذلك، حيث كتب:

«تشكّل هذه المواجهة كذلك برهانا على وجود وكذلك الحاجة إلى كتابة تاريخ كوسموسياسي Histoire Cosmopolitique يكون بعيدا عن النظرة المركزية الدولاتية التي تميّز في الغالب التأريخات السياسية. فالتاريخ الذي يوصف بالنقدي هو تاريخ ينفصل ويبتعد عن الدولة ويفكّك ويهدم الكتابة الرسمية للتاريخ. هذا التاريخ الكوسموسياسي هو مبادرة علمية تنطوي على انعكاسات سياسية عميقة. إنها تركّز على دور الأفراد في تاريخ عالمي خاص بالبشرية. يمكن للاعتذار أن يكون نقطة انطلاق هذا التحقيق التاريخي. كما يمكن للاعتذار أن يكون ثمرة ونقطة وصول لهذا التطوّر. [...] فالبشرية . باعتبارها مجموعا من الملاحظين الذين لا ينتمون إلى أي طرف . هي الضمانة لشرعية هذا الفعل. فإذا تم بلورة الاعتذارات، وإذا تم قبول الاعتذارات واعترف هذا الطرف الثالث (أي البشرية) بصحة وسلامة هذه الاعتذارات، فإن ذلك هو الدليل على القيمة الذاتية والجوهرية لهذا الحوار في حين إن المنحدر الطبيعي للتاريخ والسياسة هو النسيان. [...] الاعتذارات التاريخية هي طريقة لكتابة جديدة للتاريخ. لكن هناك كذلك تاريخ للاعتذارات، يلفت الانتباه إلى تسارع هذه الظاهرة. لقد اتّخذت البشرية كشاهد بشكل مزدوج؛ فهي شاهد فعّال على مظالم تاريخية وهي في حالة إنذار وتأهّب من خلال تمظهر الاعتذار وتكرار هذه الظاهرة التي تتطلّع إلى أن تصبح معيارا مزوّدا بشيء من الكونية «[50].

بشكل عام، يمكن التمييز بين التوظيفات السياسية لطلب العفو وتقديم الاعتذارات[51] الآتية:

طلب العفو كشرط لاستعادة السيادة (النموذج الألماني والموقف الأمريكي من استرجاع السيادة الألمانية)؛

- طلب العفو كوسيلة للتطبيع ما بين الدول؛
- طلب العفو، منتج لهوية قومية قائمة على الإدماج؛
- العفو باسم المصالحة؛
- طلب العفو كوسيلة لإعادة تأهيل السلطة الأخلاقية للدولة على المستوى الدولي.

الهوامش:

1

2 Pierre Hazan, « La realpolitik du pardon », Revue internationale et stratégique, 2012/4- n° 88, p. 82 pp. 81-90

3 في هذا الصدد انظر:

- Laetitia Bucaille, Le Pardon et la rancœur. Algérie/France, Afrique du Sud: peut-on enterrer la guerre ?, Paris, éditions Payot et Rivages, 2010, p. 07.

4- William BOLE, Drew CHRISTIANSEN, Ro-

bert T. HENNEMEYER, le pardon en politique international. Un autre chemin vers la paix, Paris, Nouveaux Horizons- ARS, 2007, p. 44

5- Ibid, p.4s

6 - Pierre Hazan, « La realpolitik du pardon », op.cit, p. 82.

7 - Sandrine LEFRANC, Politiques du pardon, Paris, Presses Universitaires de France, 2002, p. 142.

8 -Ibid. pp. 142-143.

9 - Romain BERTRAND, « La mise en cause(s) du fait colonial. Retour sur une controverse publique », Politique Africaine, n°102-juin 2006, pp. 32-33.

10- Le Monde, 24 février 2005.

11 بخصوص هذه التصريحات ومضمون الخطاب الذي ألقاه السفير الفرنسي بجامعة سطيف، وردود الفعل الجزائرية حياله ومختلف التعليقات الصحفية التي أثارها، انظر مختلف عناوين الصحف الجزائرية الصادرة بتاريخ 28 فيفري 2005.

12- Pascal BLANCHARD, L'impossible débat colonial, In: Catherine COQUIO (sous.dir), Retour du colonial? Disculpation et réhabilitation de l'histoire colonial, Paris, Librairie L'Atalante, 2008, p. 161.

13 Pierre Hazan, « La realpolitik du pardon », op.cit, p. 82.

14 Eric SAVARESSE, Algérie, la guerre des mémoires, Paris, Editions Non Lieu, 2007, pp. 54-55.

15 Le Monde, 7 décembre 2002

16 للاطّلاع على أهم الأفكار الواردة في هذا الخطاب، راجع الصحافة الجزائرية الصادرة بتاريخ 15 جوان 2000.

17 من أجل اطّلاع واسع على هذا العنوان، انظر:

M. LABELLE, R. ANTONIUS et G. LEROUX (dir), Le devoir de mémoire et les politiques de pardon, Québec, Presses de l'Université du Québec, 2005.

18 Romain BERTRAND, « La mise en cause(s) du fait colonial. Retour sur une controverse publique », op.cit, pp. 33-34.

19 - Ariel COLONOMOS, « Pour une civilité mondiale des excuses », Raison Publique, n° 10, mai 2009, p. 159.

20 - Christine Deslaurier, Aurélie Roger, « Mémoires grises. Pratiques politiques du passé colonial entre Europe et Afrique », Politique Africaine, n°102, Juin 2006, p. 20.

21 لاحظ التوترات التي تلحق بالعلاقات الصينية-اليابانية التي تستند دائما وأبدا إلى الموروث التاريخي والاحتلال الياباني، على الأقل من وجهة نظر صينية. على سبيل المثال، شكّلت الدعوة التي وجّهتها الصين إلى إمبراطور اليابان في أوت 1991، منعرجا على درجة عالية من الرمزية، وهي نفسها

الدعوة التي لم يكن بالإمكان تصوّر حدوثها بالمطلق لو كان الإمبراطور هيروهيتو HIROHITO على قيد الحياة، وذلك بالنظر إلى الدماء الصينية التي سالت أنهارا على أيدي القوات الإمبراطورية اليابانية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين: إنها جراح صينية لم تندمل بعد. هذه الدعوة الصينية كانت في إطار الاحتفال الدولي بضحايا «اغتصاب نانكان Le viol de Nankin » وهو تاريخ مشهور بجرائم الحرب التي اقترفتها القوات اليابانية خلال آخر نزاع ياباني-صيني (1937-1945). فمن خلال 22 مليون قتيل منها 18 مليونا من المدنيّين، يمكن للصين أن تطالب بالمرتبة الأولى في Le Martyrologe الخاص بالحرب العالمية الثانية، وهو ما يؤهّلها بشكل كبير لتطوير ما اصطلح على تسميته « دبلوماسية التوبة «. بالرغم من هذه الجرائم الفظيعة، إلاّ أن الصين لم تتمكّن من الحصول على أي تعويضات من اليابان، بل الأخطر من ذلك، أن الكثير من رموز العسكرتارية اليابانية والمتورطين في هذه الجرائم، قد استمروا بعد نهاية الحرب في شغل الكثير من المناصب العالية في الحكومات اليابانية المتعاقبة، فضلا عن وجود تيار مراجعاتي ياباني قوّي جدّا مرتبط بالأوساط اليمينية المتشدّدة هناك. وهو ما زاد من إصرار وعزم الكثير من الأوساط المثقّفة في الصين وخارجها، على العمل من أجل حماية ذاكرة هذه المرحلة المأساوية من تاريخ الصين المعاصر. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى أنه ومنذ 1986 وبمدينة نيويورك، تم تأسيس التحالف الصيني من أجل الذاكرة والعدالة La Chinese Alliance for Memory and Justice التي نشرت بتاريخ 26 ديسمبر 1990 في جريدة نيويورك تايمز نداء باسم ذاكرة ضحايا نانكان. وفي مارس 1991، تم تأسيس Alliance in Memory of the Nanjing Massacres من طرف محامين وأساتذة جامعيين وروائيّين مرموقين. ومن داخل الصين، يمكن الإشارة إلى العمل والنشاط الذي كان يقوم به أحد أبرز الوجوه الذين نشّطوا أحداث تيان أنمن Tia-nanmen وهو لي غوبينغ Li Gu-ping لحماية ذاكرة ضحايا هذه الحرب اليابانية-الصينية. بقي أن نشير إلى أهم الأسباب التي أدّت إلى هذا التأخّر في بروز وانفجار الذاكرة الصينية. تعتبر العزلة الدبلوماسية التي عاشتها الصين سنوات حكم صن يات صن من أهم العوامل المفسّرة لذلك. ويمكن إضافة عامل الحرب الأهلية بين الشيوعيّين وأتباع نشانغ كاي تشيك التي عمّقتها الحرب الباردة، وعجز الطرفين عن الاعتراف ببعضهما البعض ممّا أطال من حالة فقدان الذاكرة في الصين المعاصرة حسب المؤرّخ الصيني هسيونغ Hsiung. وفي عزّ الأزمة الكورية، أجبر تشانغ كاي تشيك وتايوان، وبضغوط أمريكية، على التوقيع على اتفاقية مع اليابان في 27 أفريل 1952، يتخلّى بموجبها عن المطالبة بأي تعويضات باسم مبدإ حسن الجوار المتضمن في هذه الاتفاقية. حول هذه التفاصيل انظر:

Antoine HALFF, « Construire le présent, reconstruire le passé. La mémoire retrouvée des crimes de Nankin », Le Monde Diplomatique, Août 1991.

22 Henry ROUSSO, « Vers une mondialisation de la mémoire », Vingtième Siècle. Revue d'histoire, 2007/2 n° 94, p.3.

23 Christine DESLAURIER, Aurélie Roger, op. cit, p.19

24 Ariel COLONOMOS, La Morale dans

les relations internationales – Rendre des comptes, Paris, Odile Jacob, 2005, pp. 153.

25 Ariel COLONOMOS, « Pour une civilité mondiale des excuses », op.cit, p. 157.

26 في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الفضائح والمسؤوليات التي تم الكشف عنها المتعلقة بتورط الكثيرمن البنوك السويسرية وحتى بعض المؤسسات الحكومية السويسرية في الهولوكوست.

27 Ibid. p. 158.

28 Henry ROUSSO, op.cit, p. 3

29 Christine DESLAURIER, Aurélie ROGER, « Mémoires grises. Pratiques politiques du passé colonial entre Europe et Afrique », Politique Africaine, n°102, Juin 2006, pp. 19-20.

30 Pierre HAZAN, « La realpolitik du pardon », op.cit, p. 81.

31 Romain BERTRAND, « La mise en cause(s) du fait colonial. Retour sur une controverse publique », op.cit, p. 34.

32 مبادرة غوري حول العبودية العابرة للأطلسي L'initiative de Gorée هي اسم حركة تأسست في العاصمة السينغالية داكار بين 26-28 أوت 2001 من طرف نحو أربعين منظمة إفريقية غير حكومية من أجل الدفاع خلال مؤتمر دوربان عن مطلب الاعتراف بالعبودية باعتبارها جريمة تفترض تعويضات وإحياء ذكراها. وعليه، فإن دبلوماسيات التوبة بهذا المعنى ليست حكرا على الدولة وحدها.

33 لإبراز هذا المسار، يمكن الإشارة إلى الحالة النامیبية. ففي جوان 2004، قام المجلس الخاص بتعويض شعب الهيريرو، الذي كان ضحية لقرار الإبادة سنوات 1904-1908، بمتابعة قضائية لحكومة بون Bonn والعديد من الشركات المتّهمة بدعم السياسة الإمبراطورية البروسية أمام المحاكم الألمانية.

34 Ibid. p. 34.

35 Pierre HAZAN, « La realpolitik du pardon », op.cit, p. 87.

36 Ariel COLONOMOS, « Pour une civilité mondiale des excuses », op.cit, p. 159.

37 Romain BERTRAND, Mémoires d'empire. La controverse autour du « fait colonial », Paris, Editions du Croquant, 2006, p. 90.

38 Tanguy DE WILDE D'ESTMAEL, Valérie ROSOUX, « La diplomatie éthique en question (s) ». In: Claude ROOSENS, Valérie Rosoux et Tanguy DE WILDE D'ESTMAEL (sous. dir), La politique étrangère. Le modèle classique à l'épreuve, Bruxelles: éditions Presses Interuniversitaires Européennes-Peter Lang, 2004, pp.433-434

39 Ibid. p. 434

40 Ibid. p. 434

41 تسمح الدراسات المهتمّة بقضايا واجب الذاكرة والعفو والاعتراف والإشكاليات الذاكراتية، التي تقع في إطار تحليل السياسة الخارجية؛ بفتح آفاق جديدة أمامها من خلال توسيع وإثراء حقل الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية. وفقا لهذا المنظور،

يمكن إجراء دراسة مقارنة بين الموقف الجزائري (خطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أمام البرلمان الفرنسي) والكنغولي حيال طرق إدارة كل من بلجيكا وفرنسا لماضيهما الكولونيالي. وبالعكس، يمكّن هذا الحقل من الدراسة كذلك، من إجراء دراسات مقارنة بين السياسات الخارجية للقوى الكولونيالية القديمة، باعتماد متغيّر الإدارة الذاكراتية والسياسات المتحفية مثلا.

42 Ibid. p. 435

43 Anne BAZIN, Jacques RUPNIK, « La difficile réconciliation tchéco-allemande », Politique étrangère N°2 - 2001 - 66e année, p. 353.

44 Ibid. p. 354

45 Ibid. p. 355

46 في إطار « الإعلان المشترك للمصالحة « تم التوصّل إلى اتفاق مالي خاص بمسألة التعويضات للطرفين، وتم ذلك من خلال إنشاء الصندوق الألماني- التشيكي (165 مليون مارك منها 140 مليون مارك تقدّمها ألمانيا) الذي كان يفترض أن يموّل مشاريع تعاون مشتركة، فضلا عن المساعدات المقدّمة بشكل عام للضحايا. غير أن الجانب الأهم من الصندوق كان مخصّصا لمشاريع ثنائية أو أوروبية حيث يكون جيل الشباب الأول في الاستفادة منه. انظر: Anne BAZIN, Jacques RUPNIK, « La difficile réconciliation tchéco-allemande », Politique étrangère N°2 - 2001 - 66e année, p. 356

47 Ibid. p. 356

48 Antonis LIAKOS, « l'instrumentalisation de l'histoire par la politique », NAQD , n° 14/15, automne/hiver 2001, pp. 09-10.

49 Ariel COLONOMOS, « Pour une civilité mondiale des excuses », op.cit, p. 160.

50 Ibid. p. 160.

51 للمزيد حول هذه التوظيفات، انظر بشكل خاص:- Pierre HAZAN, « La realpolitik du par-don », op.cit, pp. 84-88.